

Distr.: Limited
28 June 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والخمسون
٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال
دورتها التاسعة والخمسين

مشروع التقرير

المقرر: السيد جون يامادا (اليابان)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠
(البند ٣ (أ))

البرنامج ٩

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١ - نظرت اللجنة، في جلستها العشرين المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، في البرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج لعام ٢٠١٨ (A/74/6 (Sect.11)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2019/CRP.1/Rev.2).

٢ - وعرضت وكالة الأمين العام والمستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا البرنامج، وأجابت، مع ممثلين آخرين، على الاستفسارات التي أثارت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها للبرنامج وللعمل الهام الذي أدّاه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). وأثنت الوفود على مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي لما قامت به من عمل مشترك في مساعدة الاتحاد الأفريقي بوسائل منها آلية التنسيق الإقليمية المعنية بأفريقيا، ورحبت بتعزيز الإطار التنظيمي للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التوقيع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ على برنامج إداري مشترك لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤ - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠، المشار إليها في الفقرة ١١-٥، بشأن الأولويات والمنظورات الأفريقية، ذكر أحد الوفود أنه على الرغم من وجود بعض القواسم المشتركة، فإن جميع البلدان الأفريقية لا تتشاطر نفس المنظور بشأن السلام والأمن والتنمية. وأكد في هذا الصدد ضرورة التشديد على الدول الأفريقية وليس على مجرد البلدان الأفريقية.

٥ - وشدد أحد الوفود على أهمية التقرير السنوي للأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. وأشار الوفد إلى الحالة في عام ١٩٩٨ وتطور تحديات السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، فذكر أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، على الرغم من بذل عدة محاولات لإعادة توجيه التقرير وإعادة هيكلته. وأشار الوفد إلى أن التقرير يشكل جانبا هاما من جوانب برنامج عمل الاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن، ولا سيما خطة عام ٢٠٦٣، وذكر أن الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كان يمكن أن تصاغ بطريقة أوضح في التقرير. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد إعادة النظر في تركيز التقرير وتوجيهه من أجل الاستجابة على نحو أفضل للتحديات الناشئة في أفريقيا، وكذلك لتغير طابع ونطاق الشراكة بين المنظمين. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في العمل مع البرنامج في مجالات النزاعات، والسلام والأمن، والتنمية المستدامة.

٦ - ودُكر أن هناك تركيزا قويا على المسائل المتعلقة بالمرأة والمسائل الجنسانية، مما يعكس تركيز البرنامج على إدماج مبادرة الأمين العام للإصلاح في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية والمنجزات المستهدفة للبرنامج ونتائجه. غير أن أحد الوفود أشار إلى أن البرنامج يحتاج إلى أن يركز بدرجة أكبر على الشباب، حيث أن ٦٠ في المائة من سكان أفريقيا تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة، وأشار إلى أنه في مناقشة سابقة بشأن البرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، كانت هناك دعوات إلى زيادة التركيز على برامج الشباب، التي اعتبرها الوفد مسارا أكثر استدامة نحو التنمية في القارة. وأكد وفد آخر على ضرورة وضع برنامج داخل أفريقيا يكون ذا أهمية أكبر للشباب، وأعرب عن تأييده لاستمرار انعكاس تلك المبادرة الإنمائية في كل برنامج من البرامج الفرعية.

٧ - وعلّق أحد الوفود قائلا إنه لا توجد إشارة في البرنامج إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اللذين يضطلعان بأعمال لها جوانب ذات أهمية أساسية للتنمية في أفريقيا. وتساءل وفد آخر عن سبب انخفاض مستوى التعاون بين اليونيدو وبرنامج المستوطنات البشرية ومكتب المستشارية الخاصة.

٨ - وفي سياق التشديد على أهمية البرنامج ٩، أعرب أحد الوفود عن القلق لعدم وجود موارد كافية لتنفيذ أنشطة البرنامج، وأكد أنه ينبغي للأمم العام، في سياق مبادرته الإصلاحية، أن يعطي أولوية أكبر للبرنامج لكي يتم تنسيق الأعمال التي تقوم بها كيانات الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن والتنمية في أفريقيا وتحقيق التكامل والانسجام بينها. وتساءل الوفد عن سبب عدم وجود جوانب للتقييم، لا سيما من حيث التقييم الذاتي والتقييم الخارجي اللذين ظهرا في معظم البرامج التي سبق النظر فيها.

٩ - وفي النتيجة المسلط عليها الضوء لعام ٢٠١٨ في إطار البرنامج الفرعي ١، تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، طلب أحد الوفود توضيحاً للمقاييس المستخدمة في استخلاص نتائج ونتائج التقييم الذي تم الاضطلاع به لتقييم احتياجات الجماعات الاقتصادية الإقليمية وقدراتها المؤسسية الحالية على منع نشوب النزاعات، وخلص إلى غياب إدماج الاعتبارات الجنسانية في عملية صنع السلام. وفي النتيجة المقررة المسلط عليها الضوء لعام ٢٠٢٠، علّق الوفد نفسه على استخدام تسمية "Sahelian member states" [الدول الأعضاء في منطقة الساحل]، مشيراً إلى أنها تسمية غير معترف بها كتسمية رسمية لأي منطقة جغرافية.

١٠ - وذكر أحد الوفود أنه عند مقارنة السرد البرنامجي للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ بالسرد البرنامجي للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، يتضح أنه حدثت تغييرات كبيرة في الأهداف، ولا سيما فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والبرنامج الفرعي ٢، التنسيق والدعم الإقليميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقد سبق أن تناول كلاهما مسألة دعم الشراكة الجديدة وتنسيقها. وأشارت وفود إلى أن البرنامج الفرعي ١، في النتيجة المسلط عليها الضوء لعام ٢٠١٨ والنتيجة المقررة المسلط عليها الضوء لعام ٢٠٢٠، يركز إلى حد كبير على موضوع منع نشوب النزاعات، وهو أمر لم يتلق مكتب المستشار الخاصة تعليمات بشأنه من الدول الأعضاء. وذكر كذلك أن التنسيق والدعوة دعماً للشراكة الجديدة قد أوليت لهما عناية أقل. وقال أحد الوفود إن تصور سرد البرنامج الفرعي ١ هو أن المكتب قد انحرف بشكل أساسي عن مهامه البرنامجية الأساسية فيما يتعلق بالتعاون بشأن الشراكة الجديدة، مما زاد من تعزيز الانطباع بأن هناك افتقاراً إلى التنسيق. وفي هذا الصدد، سأل أحد الوفود عما إذا كان قد طرأ تغيير على ولاية البرنامج الفرعي. وأشار آخر إلى أن البرنامج الفرعي ١ يمثل أكثر من ٧٠ في المائة من احتياجات البرنامج بأكمله من الموارد والموظفين، وطلب في هذا السياق توضيح الأساس المنطقي وراء التركيز المواضيعي المقترح لذلك البرنامج الفرعي لعام ٢٠٢٠.

١١ - وأعربت عدة وفود عن القلق لأن سرد البرنامج ٩ يمثل انحرافاً عن الولاية الأساسية لمكتب المستشار الخاصة. وشدد أحد الوفود أيضاً على أن عبارة "الصلة بين السلام والأمن والتنمية" المستخدمة في الوثائق، لم يتم الاتفاق عليها على النحو الواجب في شكل حكومي دولي داخل الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالتركيز على هذه الصلة، طُلب توضيح سبب اتخاذ القرار بالتركيز على منع نشوب النزاعات. وأشار أحد الوفود إلى أنه لا يوجد مبرر للسعي إلى حل جميع مشاكل السلام والأمن في أفريقيا من خلال هذه الصلة وحدها. فعلى سبيل المثال، أشير إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة بوصفه عاملاً محتملاً من عوامل النزاع. وطلب الوفد حذف عبارة "الصلة بين السلام والأمن والتنمية" من سرد البرنامج ومن المرفق، مما يجعل النص متمشياً مع الصياغة التي اعتمدت في المحافل الحكومية الدولية. وعلى النقيض من ذلك، ذكر أحد الوفود أن أفريقيا هي القارة التي يرتبط فيها

السلام والأمن بالتنمية؛ ورأى أن هذه الصلة لها ما يبررها لأن المجماعات لا تضرب إلا البلدان التي توجد فيها نزاعات، مما يؤدي عادة إلى أوضاع إنسانية خطيرة. وأكد الوفد مجددا أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام واستقرار. وتساءل وفد آخر، معربا عن اتفاقه مع هذا الرأي، عن سبب محاولة الفصل بين الجوانب التي لا يمكن فصل بعضها عن بعض.

١٢ - وبالنظر إلى التركيز على الصلة بين السلام والأمن والتنمية في أفريقيا، تساءل أحد الوفود عن السبب في أنه، في الفقرة ١١-٣ من التوجه العام، في إطار الفرع المعنون "المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وخطط العمل الأخرى المؤدية إلى التحول"، لم يرد ذكر للمواءمة مع السلام والأمن الدوليين.

١٣ - وذكر وفد آخر أنه ليس من اختصاص اللجنة الدخول في مناقشة فلسفية بشأن الصلة بين السلام والأمن والتنمية؛ والأجدر بما أن تناقش الطريقة التي تقوم بها الأمانة العامة بترجمة ولايات محددة إلى أنشطة برنامجية، وأن تشير إلى المجالات التي لوحظت فيها تغييرات، وأن تطلب تعليقات لهذه التغييرات.

١٤ - وردا على سؤال أحد الوفود بشأن هذه الصلة، استشهد وفد آخر بمثال ليبيا، التي كانت توصف قبل عام ٢٠١١ بأنها من أكثر بلدان القارة تقدما، حيث كانت توفر لمواطنيها رعاية اجتماعية واسعة نطاق. وأوضح الوفد كذلك أن الإجراءات التي اتخذتها بعض البلدان في عام ٢٠١١، انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)، قد أسفرت عن تغير النظام الحاكم، الأمر الذي كانت له عواقب محلية وإقليمية. وفي هذا الصدد، قال الوفد إن مسألة الصلة المشار إليها ليست مسألة ثابتة وأنه لا يوجد تعريف متفق عليه لاستخدام هذا المصطلح. ورد أحد الوفود على ذلك بأن الملاحظات المذكورة أعلاه غير دقيقة، لأن بلده لم ينتهك القرار. وأعربت وفود عن أسفها لإثارة مسألة تقع خارج نطاق اختصاص اللجنة.

١٥ - وذكر وفد آخر أن هناك مكتبا آخر مشمول بالبرنامج ٢، الشؤون السياسية، يتناول بُعد السلام والأمن، فضلا عن البرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وأكد في هذا الصدد أهمية التنسيق لضمان عدم وجود تداخل. وذكر أحد الوفود أن خطط الأمين العام، التي تركز على منع نشوب النزاعات، تتضمن نهجا أكثر استباقية لمعالجة أسباب النزاعات، وهو ما يأتي أيضا في استجابة الكيانات الإقليمية مثلثة في تعزيز قدراتها المؤسسية في مجالات منع نشوب النزاعات. وتساءل الوفد عما إذا كانت هذه المبادرات قد أدت إلى انخفاض عدد النزاعات في أفريقيا.

١٦ - وأعرب وفد آخر عن قلقه من عدم وجود إشارة في هدف البرنامج الفرعي ١ إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون الدولي دعما للشراكة الجديدة وخطة عام ٢٠٣٠.

١٧ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، أعرب الوفد نفسه عن رغبته، بالنظر إلى أن هدف البرنامج الفرعي ٢ هو المضي قدما في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ في إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧، في معرفة السبب في كون الشراكة الجديدة، التي تمثل الشريك الرئيسي في مجال التنمية المستدامة في أفريقيا، من حالات الغياب البارزة عن الحدث التنسيقي المهم الذي نظمه مكتب المستشارية الخاصة في أيار/مايو ٢٠١٩.

١٨ - وطُرح سؤال بشأن التغييرات التي أُجريت على البرامج الفرعية وهيكل مكتب المستشارية الخاصة، وطلب توضيح بشأن نوع التنسيق الذي يوفره البرنامج الفرعي ١، الذي يركز على الدعوة من أجل الشراكة الجديدة. واستفسر أحد الوفود عن مستوى تنفيذ أهداف المكتب منذ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

فيما يتعلق بالتعاون من أجل الشراكة الجديدة. وبعد الإشارة إلى أن هناك وظيفتين برتبة مد-٢ تركزان على التنسيق والدعوة، طُلب مزيد من التوضيح بشأن الكيفية التي ستؤثر بها التغييرات المدخلة على الهيكل في الأنشطة المضطلع بها في إطار البرامج الفرعية.

١٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في إطار الفرع المعنون "التحدي والاستجابة" في النتيجة المقررة المسلط عليها الضوء لعام ٢٠٢٠، أشار أحد الوفود إلى أن التحدي المذكور يتمثل في الوصول إلى جمهور أصغر سنًا وأنه يعتقد أن الهواتف النقالة ستؤثر على استخدام المنشورات المطبوعة. وذكر الوفد أن زيادة استخدام الأجهزة النقالة لا تشكل في الواقع تحديًا، بل ينبغي أن تيسر نشر المعلومات.

٢٠ - وفيما يتعلق بمجلة *Africa Renewal*، أعربت بعض الوفود عن اهتمامها بترجمة المجلة إلى البرتغالية والإسبانية لأنها قد ترجمت بالفعل إلى اللغتين السواحيلية والصينية. وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج الفرعي ٣ يحسن فرص وصول الطلاب ذوي الإعاقة، بينما أشار أيضا إلى البيان الاستهلاكي الذي أدلت به المستشارة الخاصة بشأن التركيز على التعليم الشامل للجميع، ولا سيما للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢١ - وطلب أحد الوفود الحصول على مزيد من المعلومات عن منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وأثر الاتفاق المنشئ لتلك المنطقة على العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدان. وأكد الوفد أيضا أن البلدان الأفريقية لديها آليات تعاون فعالة جدا، مستشهدا كأمثلة على ذلك بقانون تشجيع النمو والفرص في أفريقيا وخطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإغاثة المتعلقة بالإيدز. وطلب الوفد معلومات إضافية عن مبادرة "إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠".

٢٢ - وتساءل أحد الوفود عن السبب في أن الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق أهداف الشراكة الجديدة في إطار خطة عام ٢٠٣٠ قد أغفلت الإشارة إليها في البرنامج الفرعي ٣، خلافا للسرد البرنامجية السابقة، وطلب إعادة النص على تلك الأهداف.

٢٣ - واستفسر أحد الوفود عن البيان الذي أدلت به المستشارة الخاصة بشأن الحاجة إلى توسيع نطاق التعاون مع الكيانات الأخرى، متسائلا عما إذا كانت طبيعة التعاون قد تغيرت دون إجراء تقييم. وارتأى الوفد أنه ينبغي إجراء تقييم قبل اتخاذ قرار بشأن التوجه المستقبلي للبرنامج.